نشاط حكومي... وتعثر برلماني

حميد الموسوي

ما حصل ويحصل في قاعة المجلس الوطني العراقي من خلافات واختلافات واعتراضات وشجار حالة صحية وأمر مألوف في كل برلمانات العالم التي سلكت الطريق الديمقراطي وآمنت بالتعددية واحترام الرأي الاخر شريطة ان لا يخرج المتحاورون- ومهما بلغت حدة النقاش واتسعت هوة الخلاف- عن حدود اللياقة واخلاقيات واصول العمل البرلماني. لكن المؤلم والمؤسف ان نرى تكرار اساليب التهديد والوعيد والصاق التهم بالبعض وتخوين البعض الاخر جزافا والانسحاب من الجلسات والمقاطعة المستمرة والغياب المتواصل، كل هذا يحصل في ظروف حرجة ومنعطفات خطرة تمر بها البلاد، والبرلمانيون اعلم من غيرهم خاصة وهم على تماس مباشر مع العملية السياسية التي تصارع التآمر الداخلي والخارجي وهي لم تزل غضة طرية واهنة.

ان مناقشة قانون انتخابات مجالس المحافظات والتصويت عليه بعد العديد من الجلسات الساخنة التي افضت الى طريق مسدود كشفت الكثير من النوايا والادعاءات المبطنة ورغبة الاستحواذ على كل شيء دون تقديم شيء او التنازل عن ابسط شيء وأظهرت نزعة الاستئثار لدى البعض من خلال التهديدات العلنية التي اطلقها نهارا جهارا دون استدراك واعتذار من الجهة التي يمثلها، كما فضحت هذه المناقشة المطولة اتباع قاعدة "عليّ وعلى اعدائي" وأينما وقعت اصابت والذين يختلفون لاجل الخلاف ويحضرون لغرض التشويش لقد كان الاولى بممثلي الشعب استثمار المنجزات التي تحققت على ارض الواقع خلال الشهور المنصرمة والتي تمثلت بالعديد من المؤشرات الايجابية ومنها:-

١- الانحسار شبه التام للعمليات الارهابية في جميع محافظات العراق وانكسار شوكة تنظيمات القاعدة بقتل قاداتها وشراذمها او القاء القبض عليهم او فرار القطعان المتبقية منهم خارج الحدود.

٢- القضاء على المجاميع الارهابية المسلحة وعصابات الخطف والابتزاز.

٣- اعادة الامن والاستقرار الى محافظة البصرة والسيطرة الكاملة للحكومة على الموانيء والاشراف على عمليات التصدير والاستيراد وخاصة النفط ومشتقاته وانهاء تدخلات الاحزاب والمجاميع المسلحة فيها.

٤- اعادة الامن والاستقرار الى محافظة نينوى والمباشرة بتنفيذ المشاريع الخدمية والسكنية والاستثمارية فيها.

٥- اعادة الاستقرار الى المدن الساخنة في بغداد والقضاء على المجاميع المسلحة فيها خاصة مدينة الصدر والدورة والعامرية والعدل.

٦- انجاز بعض المشاريع الستراتيجية المهمة مثل مطار النجف الدولي واعادة اعمار جسر الصرافية وبعض محطات انتاج الطاقة.

٧- الانفتاح على العالم العربي والدولي واعادة التمثيل الدبلوماسي للعديد من الدول العربية.

٨- زيارة الرئيس التركي للعراق وتوقيع اتفاقية ستراتيجية بين البلدين وتعهد شركات تركية بانجاز مشاريع استثمارية وعمرانية في العراق.

٩- زيارة رئيس الوزراء البريطاني ورئيس كتلة المستقبل اللبنانية سعد الحريري لبحث عودة السفير اللبناني الى بغداد.

١٠- عودة العوائل المهجرة والمهاجرة من داخل وخارج العراق الى مناطق سكناها.

١١- زيارة السيد رئيس الوزراء لبعض الدول العربية وما حققته من اطفاء الديون المستحقة لدولة الامارات الشقيقة والبالغة سبعة مليارات دولار عدا الفوائد.

١٢- زيارة السيد رئيس الوزراء لاسبانيا وتركيا والمانيا وايطاليا وما حققته من استعداد الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص لاقامة المشاريع العمرانية والاستثمارية في العراق.

١٣- اتفاق المرجعيات الدينية والسياسية والوطنية على رفض بنود الاتفاقية الاميركية العراقية بصيغتها الحالية.

١٤- عودة جبهة التوافق للمشاركة في العملية السياسية ومباشرة وزرائها العمل تعزيزا للمصالحة الوطنية واتماما للنشاط الحكومي.

هذه المنجزات والمتغيرات الايجابية وغيرها الكثير مثلت بوادر أمل للمواطن المحروم، ورأت فيها الجماهير اليائسة رسالة تطمين على ثبات العملية السياسية وبدايات جادة لاعادة الاعمار والاستقرار وتحقيق العيش الرغيد. فكيف غابت عن ممثلي الجماهير هذه المعاني؟! الم يكن الاولى بهم تأجيل خلافاتهم ونسيان ثاراتهم ومنافعهم الفئوية والشخصية الزائلة والمسارعة بانجاز القرارات الهامة تعزيزا ودعما لمنجزات الحكومة والتي تصب في النهاية في خدمة العراق ومعالجة جراح شعبه الصابر؟! اليس هذا الشعب المحروم هو من اوصلهم للبرلمان ووضع ثقته بهم وحملهم الامانة؟!.

صلاح زينل

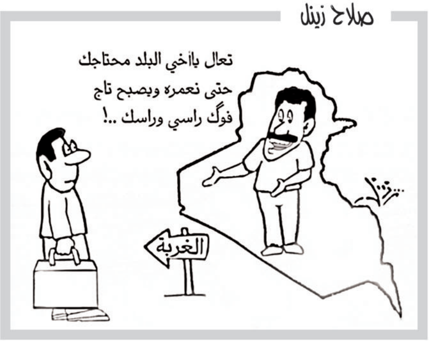

دور وصلاحيات مجلس النواب في ادارة اموال الدولة ومراقبة الحكومة

د. غضنفر حكمت الشيخ

تدار اموال الدولة في كل دول العالم بان تقوم الحكومة "مجلس الوزراء" باعداد الموازنة -سنويا للعام المقبل- وايضا الحسابات الختامية -للعام المنصرم- ونعني بالموازنة هنا هي خطة عمل للايرادات والنفقات للسنة القادمة، والمقصود بالايرادات هي جميع موارد الدولة من صادرات طبيعية او صناعية او زراعية وغيرها، اما النفقات فهي مجموع ما تنفقه الدولة مثل تقديم الخدمات للمواطنين وتحديد اجور الموظفين وما شابه.

اما الحسابات الختامية فهي محصلة او ناتج الايرادات والنفقات بالارقام الختامية للعام الماضي.

ولمجلس النواب دور في ادارة اموال البلاد، اذ يقوم مجلس الوزراء بتقديم مشروع الموازنة - آخذا بنظر الاعتبار الايرادات المتوقعة للسنة القادمة والنفقات المتوقع انفاقها عن طريق الاستعانة بالمختصين في هذا المجال- ومن ثم يعرض هذا المشروع على مجلس النواب الذي يملك ازاء تلك الموازنة صلاحياته التالية:

١. اعادة النظر في تخفيض مجمل مبالغها.

٢. اجراء المناقلة بين ابوابها وفصولها.

٣. الاقتراح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبلغ النفقات اذا رأى ضرورة لذلك.

وبمختصر القول ان اي مشروع يخص قانون الموازنة العامة والحساب الختامي يكون بلا قيمة بدون اقرار "مجلس النواب" وبذلك يكون مجلس النواب هو صاحب القرار في كيفية التصرف باموال البلاد. وفي حال عدم الانتهاء من مناقشة قانون الموازنة العامة او عدم اتخاذ القرار بشأن المصادقة او التخفيض او الزيادة او المناقلة وتجاوز مدة انعقاد المجلس البالغة اربعة اشهر فان مدة انعقاد المجلس تمتد الى حين حسم الموضوع لما لأهمية الموازنة وادارة اموال البلاد من اولوية ومهمة بالغة الضرورة.

ان الحكومة تكون خاضعة للرقابة من قبل مجلس النواب وتتمثل الرقابة كالاتي:

١. من حق اي عضو من اعضاء مجلس النواب ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء اسئلة حول اي موضوع ضمن اختصاصهم لغرض التعقيب او الاستفسار عن موضوع ما.

٢. خول مجلس النواب وعن طريق "٢٥" عضوا في الاقل من اعضائه طرح موضوع عام للمناقشة وذلك بهدف استيضاح سياسية او اراء مجلس الوزراء بكامله او احد وزرائه ويكون ذلك بدعوة رئيس الوزراء او ايا من وزرائه للحضور امام مجلس النواب ومناقشتهم عن الامور الداخلة ضمن صلاحياتهم.

٣. وربما يتطور هذا النقاش الى حد توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم على ان لا تتم مناقشة الاستجواب الا بعد "٧" سبعة ايام في الاقل من تقديمه وقد يترتب على هذا الاستجواب ان يقوم المجلس بسحب الثقة من احد الوزراء وذلك بالاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس حيث يعد الوزير مستقيلا من تاريخ قرار سحب الثقة. وبالمقابل فان لمجلس النواب بناءا على طلب خمس اعضائه او بطلب من رئيس الجمهورية مقدم الى المجلس ان يناقش موضوع سحب الثقة من الوزارة بكاملها ولا يجوز ان يقدم طلب سحب الثقة الا بعد استجواب موجه الى رئيس مجلس الوزراء وبعد "٧" سبعة ايام في الاقل من تقديم الطلب ويكون قرار سحب الثقة باغلبية مطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب.

ولا يفوتني ان اذكر.. ان الدستور اناط بمجلس النواب سلطة مساءلة رئيس الجمهورية وامكانية اعفائه من منصبه وذلك في حالة صدور قرار من المحكمة الاتحادية العليا بادانته في احدى الجرائم التالية:

١. الحنث في اليمين الدستوري.
٢. انتهاك الدستور.
٣. الخيانة العظمى.

بهذه الديمقراطية تبنى الحياة السياسية القادمة للعراق والعراقيين.

ماذا يعني مفهوم الثورة الاجتماعية...؟

بقلم خوشابا سولاقا

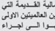

الثورة الاجتماعية تعني فورة صاعدة ذات تأثير عميق المدى على حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، فهي تؤدي الى تغيير التكوين الطبقي للمجتمع، وتعديل اشكال الدولة، كما انها تؤدي الى الغاء علاقات الانتاج القديمة السائدة في المجتمع لتحل محلها علاقات انتاج جديدة، كما ان الثورة الاجتماعية تحدث تغييرا جذريا في الظروف الاجتماعية، وفي مؤسسات الناس العقائدية وحياتهم الفكرية وتؤدي الى نشوء منظومة ثقافة جديدة تعبر عن المرحلة الجديدة.

من الواضح ان الثورة الاجتماعية لا تحدث بشكل عرضي، بل يحكمها قانون يرجع الى الظروف المادية الظروف الموضوعية والظروف الذاتية للمجتمع في مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطوره.

فعندما تصبح علاقات الانتاج اي علاقات الافراد الاقتصادية عائقا يحول دون نمو وتقدم قوى الانتاج يبدأ عصر ظهور ونمو الثورة الاجتماعية. فعندما تصبح القوى القديمة على اختلاف انماطها واشكالها غير قادرة بالفعل على مواجهة متطلبات المجتمع القائم والتصدي لها، عندئذ تصبح الظروف الموضوعية والذاتية مهيئة لتغيير شامل وكامل من خلال ثورة اجتماعية.

فالصراع بين القوى الانتاجية الجديدة النامية، وعلاقات الانتاج القديمة هو في الحقيقة الاساس الموضوعي للثورة الاجتماعية، فمادامت علاقات الانتاج لا يمكن لها ان تظل متخلفة الى ما لا نهاية وراء تطور قوى الانتاج، وانما يجب ان تتطابق معها عاجلا ام آجلا فأن هذا التطابق يحصل بفعل الثورة الاجتماعية. فالتناقض الذي يحدث في عملية الانتاج، يظهر في صراع المصالح الطبقية، فالطبقة الرجعية التي ترتبط مصالحها بعلاقات الانتاج القديمة، تتعارض مع الطبقة التقدمية الجديدة التي تسعى الى اقامة علاقات انتاج جديدة، ومن ثم يحدث هذا الصراع المستمر بين الطبقة التقدمية الجديدة والطبقة الرجعية القديمة، وتعتبر الثورة الاجتماعية اعلى مراحل التعبير عنه.

فالطبقة الرجعية لا تتنازل طواعية عن امتيازاتها، بل تسعى الى استخدام سلطات الدولة للابقاء على علاقات الانتاج القديمة وتدعيمها، ولذلك فمن المحتم لالغاء علاقات الانتاج القديمة واحلال اخرى جديدة محلها، على الطبقة التقدمية ان تستولى على السلطة، ولهذا فأن الاستحواذ على السلطة يعتبر امرا اساسيا واجراءً جوهريا في كل ثورة اجتماعية.

فالثورة الاجتماعية لا تحدث بمجرد مشيئة فرد معين او بناءً على ارادته، ولكنها تستلزمها ظروف موضوعية واخرى شخصية او ذاتية. فالظروف الموضوعية التي يتطلبها قيام الثورة الاجتماعية هي:

اولا: وقوع ازمة عامة تمتد على نطاق الامة وتؤثر في كل الطبقات الاجتماعية، وتصبح الطبقة الحاكمة عاجزة عن الاستمرار في الحكم بالاسلوب القديم، ويزداد في نفس الوقت سخط الطبقات المقهورة وترفض الحياة في اطار الاسلوب القديم.

ثانيا: ازدياد فقر الطبقات المقهورة ومعاناتها الى اقصى حد ممكن.

ثالثا: زيادة ملحوظة في نشاط الجماهير الشعبية، حيث يكون الشعب هادئا في الظروف العادية نسبيا، اما في ظروف الازمات فان تلك الظروف تدفع افراد الشعب الى القيام بنشاط ثوري واضح المعالم.

فالظروف الموضوعية ليس بالضرورة ان تؤدي الى حدوث ثورة اجتماعية ولكنها تخلق امكانية قيامها، ولكي تتحول الامكانية الى واقع لابد للعامل الذاتي او الشخصي ان يلعب دوره، اي بمعنى اخر ان تصل الطبقة الثورية الى درجة عالية من النضج والوعي وتصبح مستعدة للقيام بعمل جماهيري له من القدرة والقوة ما يطيح بالحكومة القديمة.. والثورات الاجتماعية في التاريخ تختلف عن بعضها البعض من ناحية طبيعتها والقوى الدافعة والمحركة لها، فطبيعة اي ثورة اجتماعية تعتمد على الطبقة التي تصل الى السلطة، وعلى علاقات الانتاج التي تسود نتيجة لها. فالثورة التي تؤدي الى احلال حكم البورجوازية محل حكم الملاك الاقطاعيين، وبالتالي الى احلال علاقات انتاج رأسمالية محل علاقات الانتاج الاقطاعية مثل هذه الثورة تحمل طابع الثورة الاجتماعية البورجوازية.. والقوى الدافعة للثورة الاجتماعية هي الطبقات الاجتماعية التي تقوم بالثورة وتحارب ضد الطبقات الرجعية من اجل انتصار وفوز العلاقات الانتاجية الجديدة، وفي عملية الثورة الاجتماعية يحدث ان تتولى احدى الطبقات قيادة الثورة وتتبعها الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى المشاركة في الثورة.

ويعتمد تحديد القوى الدافعة للثورة، وتحديد الطبقة التي تتولى القيادة على طبيعة الثورة والظروف التاريخية التي تحدث فيها الثورة، فالثورات البورجوازية في عصر نمو وتقدم الراسمالية كانت القوى الدافعة فيها هي الفلاحون والحرفيون، بينما لعبت الطبقة البرجوازية دور القيادة في هذه الثورات.

وللثورات الاجتماعية اهمية كبرى في حياة المجتمعات، حيث ان الانظمة الرجعية لا يمكن لها ان تترك المجال لنظام تقدمي الا من خلال تغيرات جذرية وثورية، والثورة الاجتماعية هي وحدها التي تحل المتناقضات الاقتصادية والطبقية التي تعرقل التطور الاجتماعي، وهي وحدها كذلك التي تطيح بعلاقات الانتاج القائمة، وبمصالح الطبقات الرجعية، اي الثورة الاجتماعية هي التي تطيح بتلك العوائق التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع..

فالثورات الاجتماعية يمكن ان تحدث بالوسائل الثورية العنيفة كما حدثت الثورة الفرنسية وثورة كرومويل في انكلترة والثورة الاميركية والثورة البلشفية في روسيا والثورة الصينية وغيرها الكثير من الثورات في التاريخ وفي بلدان عديدة من العالم حيث ان في مثل هذه الثورات راح الكثير من الضحايا البشرية ودفعت الشعوب ثمنا غاليا لها، وبالتالي كانت النتيجة الفشل لكثير منها في تحقيق اهدافها المعلنة، وبسبب الفشل ابتعدت عنها الجماهير التي صنعتها وساندتها لانها لم تحقق لهم شيئا، وبسبب صراع المصالح بين قياداتها اخذت التصفيات الجسدية طريقها كافضل خيار لقادتها للتخلص من بعضها البعض وهكذا اصبحت هذه الثورات تاكل ابناءها وصانعيها ولم يبق لها في التاريخ الا الذكرى كمرحلة تاريخية ادت دورها وتركت اثرها وطبعت بصماتها على صفحات التاريخ الانساني وانتهت الى حيث انتهت..

وكذلك يمكن للثورات الاجتماعية ان تحدث بالوسائل السلمية والديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع ودون اراقة الدماء، وذلك من خلال اجراء اصلاحات كبيرة في شكل وطبيعة علاقات الانتاج بين ارباب العمل والعاملين وصياغة علاقات انتاج اكثر توازنا وعدلا بين مصالح الطرفين منعا لوصول التناقضات بين المصالح الى حد الانفجار الثوري العنيف. والقيام بتشريع قوانين اصلاحية تضمن مستقبل العاملين وتحسين مستوى المعيشة لهم وظروف العمل وجعلها اكثر انسانية بتقليص حجم الغبن والمظالم عنهم.

ان مثل هذه الاصلاحات قد غيرت من طابع الصراع التناحري بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الى طابع التعايش السلمي معا، وهذا ما حصل بعد انتشار مبادئ الفكر الاشتراكي الديمقراطي والفكر اللبرالي، حيث سبب جزرا في مد الفكر الاشتراكي الثوري الراديكالي، وهذا ما حصل في بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وبلدان اخرى كثيرة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، لان الراسماليين ادركوا بانه من غير الممكن لهم الاستمرار في الحكم وفق علاقات الانتاج الراسمالية القديمة التي كانت سائدة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، لذلك توجهوا الى اجراء اصلاحات كبيرة وعميقة في شكل وطبيعة علاقات الانتاج هذه واحلال محلها علاقات انتاج جديدة متوازنة تحمي مصالح الاطراف المتصارعة، وبذلك تخلى ارباب العمل عن قسم من فائض القيمة لصالح العاملين مقابل تخلي العاملين عن المطالبة بتغيير شكل النظام السياسي القائم بالطرق الثورية الراديكالية العنيفة والقبول بالتعايش السلمي مع ارباب العمل من الراسماليين مالكي وسائل الانتاج وفق عقد اجتماعي يضمن حقوق ومصالح الطرفين بشكل اكثر توازنا وعدلا.

وعليه شهدت تلك البلدان تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هائلة مما ساعد ذلك في انهيار النظام الاشتراكي في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي بسرعة هائلة لان ذلك النظام فقد القدرة على المنافسة مع النظام الديمقراطي الجديد في العالم واصبح عاجزا من الاستمرار فانهار بشكل دراماتيكي مستسلما لقدره المحتوم، وتحولت بلدانه المتحررة حديثا الى تبني نمط الحياة الجديدة في العالم الغربي الديمقراطي، وتبنت نظام اقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد الاشتراكي كما هو الحال الان في الوقت الحاضر، وان مثل هذا التحول سوف يحصل في الصين وكوبا وغيرها ولكن بشكل تدريجي على المدى القريب ايضا.